الجمهورية التونسية
الثالثة
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية
2025-2024

محضر جلسة

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الجلسة: الاثنين 30 جوان 2025 (جلسة صباحية)

قاعة الجلسة: القاعة عدد 02

جدول الأعمال: للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الصناعة ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمتعلّقة باتفاقيّة المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء و الغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي (عدد 2025/65).

الحضورات:

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (12)
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (03)
- عدد الحاضرين من غير أعضاء اللجنة: (12)

توقيت افتتاح وختم الجلسة:

- الافتتاح: الساعة 09 و45 دق
- الختم: الساعة 13

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة صباحية يوم 30 جوان 2025، استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وعن الشركة التونسية للكهرباء والغاز وعن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمتعلّقة باتفاقيّة المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء و الغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي (عدد 2025/65) و ذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

وفي بداية الجلسة، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن استراتيجية الانتقال الطاقي في تونس ترتكز في عدد من المحاور تتمثل أساسا في تنويع المزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء من خلال إدماج الطاقات المتجددة وتسريع برامج النجاعة والرصانة الطاقية وتطوير التكنولوجيا الحديثة (إنتاج الهيدروجين أخضر، التنقل الكهربائي وتخزين الكهرباء والشبكات الذكية) وتحقيق الاندماج الإقليمي من خلال تطوير شبكات الربط.

كما تعرّضوا إلى الصعوبات الهيكلية والقطاعية والمالية التي تعاني منها الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وبينوا في هذا الخصوص أن الصعوبات الهيكلية تتمثل بالأساس في ضعف قدرة إنتاج الكهرباء، وهي وضعية تعمقت نتيجة عدم إنجاز محطتي إنتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة في الصخيرة. ومن المنتظر أن يتفاقم هذا العجز في حال تأخّر إنجاز برنامج الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات. بالإضافة إلى ارتفاع الفاقد الطاقي، الذي بلغ 18% سنة 2024، موزّعًا بين فاقد فني بنسبة 10%، وفاقد تجاري بنسبة 8 %.

أما بخصوص الصعوبات القطاعية، أفادوا أنها تتمثّل بالأساس في التبعيّة الطاقيّة، باعتبار أنّ الشركة تعتمد على مصدرين رئيسيين للتزوّد بالغاز الطبيعي وهو الغاز الوطني الذي لا يغطّي سوى أقلّ من الثلث من حاجياتها، والغاز الجزائري الذي يُعتمد لتغطية بقيّة الطلب. وهذه التبعية تسبّبت في تعميق هشاشة المنظومة ممّا أدى إلى عدم توفّر الإمدادات الكافية من الغاز الطبيعي، إذ اقتصرت شركة "سوناطراك" منذ جوان 2021 على تزويد الشركة بالكميات التعاقدية فقط، وذلك ما أجبر الشركة التونسية للكهرباء والغاز على اللجوء إلى اقتناء الكهرباء من شركة "سونلغاز" لتلبية الطلب الوطني.

وبالنسبة للصعوبات المالية، بين ممثلو الوزارة أنها تتمثل أساسا في التغطية الجزئية لتكلفة الإنتاج باعتبار أن مبيعات الكهرباء لا تغطي سوى جزء من كلفة الإنتاج الفعلية. إضافة إلى غياب الدعم أو الاقتصار على منحه بشكل جزئي مما أثّر سلبًا على وضعية السيولة المالية بالرغم من إدراج تعديلات في تعريفات الكهرباء والغاز سنتي 2022 و2023، وهي إجراءات لم تكن كافية لتغطية العجز المالي المتراكم، خاصّة مع تفاقم المستحقات غير المستخلصة لدى الحرفاء سواء في القطاع العام أو الخاص.

وفي ذات السياق، تولى ممثلو وزارة الصناعة والمناجم والطاقة تقديم بيانات حول الجوانب التقنية للمشروع، وبينوا في هذا الخصوص أن سعر الكيلواط /ساعة يبلغ حوالي 472 مليم ويحتوي هذا السعر على 70% كتكلفة الغاز الطبيعي وهي مقسمة بين 50% شراءات من الجزائر و15% في شكل إتاوة والبقية متمثلة في الإنتاج المحلي. وأضافوا أن كلفة الإنتاج المحلي تبلغ حوالي 370 دولار / طن وأن الشراءات من الجزائر تبلغ حوالي 500 دولار / طن، موضحين أن الاستثمارات التي تقوم بها الشركة هي بالعملة الأجنبية وهو ما يتسبب في ارتفاع كلفة الغاز إضافة إلى أن سعر الكلفة تأثر بالزيادة التي طالبت بها الشركة الجزائرية لمراجعة سعر بيع الغاز الطبيعي بمفعول رجعي ابتداء من أكتوبر 2021.

وفي هذا الإطار، قدّموا معطيات بيّنوا من خلالها أن عدم تغطية التّعريفات للكلفة الحقيقيّة للغاز والذي يعزى أساسا إلى الزيادات المتتالية في أسعار التزود بالغاز من الجانب الجزائري أثّر بشكل مباشر على التوازنات المالية للشركة إذ تم تسجيل زيادة بـ 2 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBTU)[1] خلال الثلاثي الرابع من سنة 2021، ثم زيادة بـ 2.5 دولار خلال سنة 2022، وبـ 3 دولارات إضافية خلال سنة 2023، موضحين أن هذه التعديلات التراكمية في الأسعار أسفرت عن أعباء مالية إضافية تُقدّر بحوالي 300 مليون دولار سنويًا ما نتج عنه تراكم مستحقات غير مسدّدة لصالح الموردين بقيمة 550 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل تقريبا 1.707 مليون دينار تونسي. وقد ساهم هذا الوضع في تعميق الأزمة المالية التي تمر بها الشركة، وعن قدرتها في الإيفاء بتعهداتها المالية سواء تجاه مزوّديها أو فيما يتعلق بتمويل مشاريعها الاستراتيجية.

وخلصوا إلى أن الهدف من هذا التمويل هو الحفاظ على استقرار سعر الكهرباء من خلال تعزيز اللجوء إلى الطاقات المتجددة، بما يُساهم في تحسين الاستقلالية الطاقية على المدى المتوسط والبعيد، إلى جانب وضع رؤية واضحة وواقعية لضبط الأسعار خلال السنوات القادمة.

[1] MMBTU هي وحدة تُستخدم لقياس الطاقة، خاصة في مجالات الغاز الطبيعي، الطاقة الحرارية، والصناعات المتعلقة بالوقود.

وبيّنوا أن نسبة الدعم الموجهة للكهرباء تقدّر بحوالي 40 %، وهو ما يُمثل عبئًا على ميزانية الدولة، وأشاروا في ذات السياق أن حوالي 85% من الحرفاء يستهلكون أقل من 200 كيلواط/ساعة شهريًا، ما يُبرز أهمية التدرج في أي مراجعة محتملة للتعريفة، مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للسياسة الطاقية. موضحين أن قرار بالترفيع في أسعار الكهرباء والغاز لا يتم اتخاذه بصفة آلية أو أحادية، وإنما يُبنى على دراسة شاملة تُراعي مختلف الجوانب التقنية والاجتماعية والمالية .كما أشاروا إلى أن الشركة الوطنية للكهرباء والغاز مدعوّة إلى بذل مجهودات إضافية لترشيد النفقات والحدّ من كلفة الإنتاج، خاصة عبر تحسين الأداء الطاقي ومكافحة الفاقد وتقليص الكلفة المرتبطة بالتزود بالغاز.

ومن جهتهم، أفاد ممثلو الشركة الوطنية للكهرباء والغاز أن القرض موضوع مشروع القانون سيُخصّص لدعم خزينة الشركة وتغطية جزء من حاجياتها المالية العاجلة، مؤكدين أن هذا القرض يندرج ضمن سياسة تمويلية تهدف إلى تأمين استمرارية النشاط وتجاوز الضغوطات المالية المتزايدة.

كما قدّموا معطيات رقمية دقيقة حول تطوّر مديونية الشركة منذ سنة 2015، بينوا من خلالها أن قروض الاستغلال المتوسطة والطويلة مدى بلغت حوالي 1640,5 مليون دينار خلال سنة 2024، إلى جانب قروض استغلال قصيرة المدى والتي تقدّر بحوالي 469 مليون دينار لنفس السنة، مؤكدين أن ذلك يعكس حجم التحديات المالية التي تواجهها الشركة في ظل ارتفاع كلفة التزود بالطاقة وضعف الاستخلاص.

واستعرضوا ملخّصًا مفصّلًا للشراكة المالية القائمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تضمن بيانات حول نوعية القروض المبرمة، وتواريخ إمضاء الاتفاقيات، والعملات المعتمدة في السداد، والآجال، والشروط المالية المرتبطة بكل قرض، مؤكدين في هذا الخصوص أن هذه الشراكة مكّنت من توفير موارد مالية هامة في إطار آليات التمويل الإسلامي المتطابقة مع توجهات الدولة في البحث عن بدائل تمويلية خارج النظام التقليدي، مع ضمان الاستفادة من شروط ميسّرة ومتابعة تقنية ومالية دقيقة.

وخلال النقاش، أشار النواب إلى تعدّد الصعوبات البنيوية والمالية التي تعاني منها الشركة، مشددين على أن الوضع الراهن يتطلّب تظافر كل الجهود للنهوض بها باعتبار دورها الاستراتيجي والحيوي من خلال العمل على رسم خطة استراتيجية ناجعة للانتقال الطاقي. ودعوا إلى ضرورة تفعيل آليات الاستخلاص بالنجاعة المطلوبة للحدّ من تفاقم المديونية التي أصبحت تمثل عبئًا كبيرًا على التوازنات المالية الشركة، مؤكدين في ذات السياق على أهمية تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية في التصرف الإداري والمالي.

وتساءل بعض النواب حول خصوصية اتفاقيات المرابحة، مطالبين بتوضيح طبيعتها القانونية والمالية. وأكّدوا، في هذا السياق، أن عقود المرابحة لا تتضمّن تنصيصًا على نسبة الفائدة، باعتبارها آلية تمويل تقوم على بيع السلعة بهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقًا، وليس على أساس الفائدة البنكية التقليدية.

كما طالبوا بتوضيح الأسباب الحقيقية التي دفعت إلى اللجوء إلى هذا القرض في ظلّ تراجع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية. واعتبروا أن قيمة القرض المقترحة تظلّ محدودة ولا ترتقي إلى مستوى التحديات المالية التي تواجهها الشركة ولا تنسجم مع التوجّه العام للدولة نحو التعويل على الإمكانيات الذاتية وتحقيق الاستقلالية الطاقية.

وفي هذا الإطار، طلب النواب مدّهم بالاتفاقية الإطارية التي يندرج ضمنها هذا القرض، قصد الالمام والاطّلاع على السياق العام وتحديد مدى انسجامه مع الأولويات الوطنية في مجال الطاقة. كما تم اقتراح مزيد تعميق النظر في دراسة مشروع القانون وعقد جلسة استماع إلى وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم لتقديم توضيحات حول التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الانتقال الطاقي، وتحديد آليات تطوير الطاقات المتجددة، وتحفيز الإنتاج الذاتي، وضمان ديمومة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، لا فقط كمؤسسة اقتصادية بل أيضًا كمرفق عام استراتيجي يضمن الأمن الطاقي الوطني.

وفي تفاعلهم، أوضح ممثلو كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم أن القرض موضوع مشروع القانون لا يتضمن نسبة فائدة بل يعتمد على هامش ربح محدد، وذلك تماشيًا مع ما هو معمول به في صيغ التمويل الإسلامي، وتحديدًا في إطار اتفاقيات المرابحة، التي تقوم على بيع الأصل بعد تملكه من قبل المموّل وبهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقًا بما ينسجم مع الضوابط الشرعية التي تمنع التعامل بنسب الفائدة.

كما أكدوا أن هذا القرض رغم أهميته، غير كافي لتجاوز الإشكاليات القطاعية والهيكلية العميقة التي تعاني منها الشركة، سواء على المستوى المالي أو التقني أو التنظيمي، بل يمثل جزءًا من جملة تدخلات أوسع. وفي هذا السياق، أشاروا إلى أن القرض المذكور يندرج ضمن اتفاق إطاري أوسع تبلغ قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي، يتم تفعيله على مراحل، ويُنتظر أن يُستكمل بتعبئة موارد إضافية من خلال قروض أخرى بقيمة جملية تقدّر بحوالي3,5 مليار دينار تونسي، وهو تمويل في طور التفاوض مع عدد من الجهات المانحة.

وفي سياق متّصل، بيّنوا أن الدولة التونسية أمضت في فيفري 2025 عقد برنامج مع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز يتضمّن جملة من الالتزامات والإجراءات الإصلاحية منها ما يتعلّق بتقليص نسبة الفاقد الطاقي وتحسين استخلاص الفواتير خاصة لدى الحرفاء الخواص والمؤسسات الوطنية،

إلى جانب الاعتراف الرسمي بديون المؤسسات والمنشآت العمومية تجاه الشركة وهو ما يشكّل خطوة إيجابية لمعالجة الوضعية المالية التراكمية للشركة.

كما تم تقديم جملة من المعطيات التقنية والمالية تتعلّق باستغلال وصيانة خط أنابيب الغاز الرابط بين تونس والجزائر، نظرا لأهميته الاستراتيجية في تأمين إمدادات الغاز الطبيعي، إضافة إلى بيانات حول الإنتاج الوطني للكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة والإجراءات المتخذة في إطار دعم هذا التوجّه من خلال إعداد برامج تحفيزية للتشجيع على استعمال الطاقة البديلة وتعزيز الإنتاج الذاتي لدى الحرفاء التي تؤمنها الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة في إطار معاضدة مجهودات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وقررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع هذا القانون وطلب مدّها بالاتفاقية الإطارية التي يندرج ضمنها هذا التمويل، وتقديم توضيحات دقيقة حول صيغ التمويل الإسلامية وخاصة عقد المرابحة وطلب جلسة استماع أخرى إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد تقييم مدى جدوى هذه الصيغة التمويلية ونجاعتها في معالجة وضعية الشركة ضمن رؤية شاملة للانتقال الطاقي.

قرار اللجنة:

مواصلة النظر في مشروع القانون للاطلاع على الاتفاقية الاطارية، والاستماع لممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول صيغة التمويل بعقد المرابحة.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عبد الجليل الهاني	محمد بن حسين